استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2016~2011

ملخص البرامج

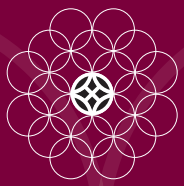

استراتيجية التنمية الوطنية
National Development Strategy

استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر
2016~2011

ملخص البرامج

الطبعة الاولى نوفمبر 2011

حقوق الطبع محفوظة للأمانة العامة للتخطيط التنموي
برج الدوحة
ص.ب. 1855 الدوحة ـ قطر
www.gsdp.gov.qa

التصميم والتحرير:
a.m. consultancy

طبع في مطابع شركة الخليج للطباعة والنشر ـ الدوحة

يمكن نسخ محتوى هذه المطبوعة مجاناً لأغراض غير تجارية شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر

المقدمة

إن استراتيجية التنمية الوطنية الأولى لدولة قطر 2011 - 2016، التي وُضِعتْ على أساس رؤية قطر الوطنية 2030، هي ثمرة مشاورات واسعة النطاق على جميع المستويات في المجتمع القطري، شاملة قطاع الأعمال والمجتمع المدني.

وتوفر هذه الاستراتيجية، التي تشمل جميع جوانب النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، القاعدة اللازمة للنمو الاقتصادي مع المحافظة على قِيمنا الثقافية والدينية، وضمان تلبية احتياجات الأجيال المقبلة.

وفي مارس 2011، وبحضور صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، أطلق سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ولي العهد الأمين ورئيس اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ رؤية قطر الوطنية 2030، استراتيجية التنمية الوطنية 2011 - 2016.

يتضمن هذا الكُتيّب ملخصاً لبرامج استراتيجية التنمية الوطنية في كل قطاع، ويعرض المشاريع والأهداف المحددة والنتائج التي سيتم العمل على تحقيقها خلال فترة السنوات الست التي تغطيها الاستراتيجية. إن الغرض من إعداد هذا الكتيب هو توفير مرجع مبسط ومختصر لاستراتجية التنمية الوطنية. علما بإن وثيقة الاستراتيجية الأساسية تحتوي على معلومات تفصيلية حول المنطق الذي قامت عليه والأهداف المتوسطة الأمد والبرامج والمشاريع التي تتضمنها، إضافة الى توصيف كامل للاستراتيجيات القطاعية المتفرعة عنها.

إنني لأتطلع الى تعاون جميع المعنيين للعمل معاً والتكاتف لتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية وتحقيق أهدافها التنموية المحددة، إذ يتطلب التنفيذ الناجح من الوزارات والأجهزة الحكومية قدراً كبيراً من الكفاءة والإلتزام والإتقان. كما أن تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية يعتمد أيضاً على المشاركة الكاملة والإيجابية من قبل قطاع الأعمال والمجتمع المدني وكل من يعيش على أرض قطر.

الدكتور صالح بن محمد النابت
الأمين العام
الأمانة العامة للتخطيط التنموي

نوفمبر 2011

المحتويات

المقدمة iii

إعداد أول استراتيجية تنمية وطنية لدولة قطر 2

استدامة الازدهار الاقتصادي 4

توسيع القاعدة الإنتاجية 5

تعزيز الاستقرار الاقتصادي 6

تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتقنية 7

تعزيز كفاءة السوق 9

التشريعات والكفاءة 10

بناء اقتصاد متنوع 11

تعزيز التنمية البشرية 13

رعاية سكان أصحاء 13

بناء المعرفة والمهارات 20

تعزيز قوة عمل كفؤة ذات دافعية عالية للعمل 26

منهجية متكاملة للتنمية الاجتماعية السليمة 28

التماسك الأسري: نواة المجتمع القطري 28

الضمانات الوقائية للحماية الاجتماعية 30

توفير الحماية العامة لمجتمع ينعم بالاستقرار 32

الرياضة كإلهام لمجتمع نشيط وصحي 33

النمو الثقافي لمجتمع إبداعي واستثنائي 34

الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال المقبلة 36

تحديث مؤسسات القطاع العام وتطويرها 38

الانتقال من الاستراتيجية إلى التنفيذ 41

إعداد أول استراتيجية تنمية وطنية لدولة قطر

وضعت رؤية قطر الوطنية 2030 إطاراً عملياً لطموحات قطر اشتمل على أهداف عامة تضمن ازدهاراً مستداماً للأجيال القادمة. وقادت الحكومة، بعد إطلاق رؤية قطر الوطنية 2030 في تشرين الأول/أكتوبر 2008، عملية مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب العلاقة، ودراسات وتحليلات، تُوِّجَت باستراتيجية التنمية الوطنية للفترة 2011-2016 والتي تحدد نشاطات ونتائج محددة كي تتغلب على التحديات وتحقق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

تعتبر التنمية الوطنية عملية طويلة الأمد تتطلب سياسات واستثمارات على جميع المستويات الحكومية، وتستهدف الاستراتيجية تحقيق ما يلي:

- تحديد الأهداف والتحديات التنموية الأكثر أهمية.
- تحديد المبادرات الاستراتيجية المتسقة مع الأهداف العامة لرؤية قطر الوطنية 2030.
- توفير الترابط الاستراتيجي بين الخطط التنموية الوطنية والموازنة العامة، والتحول من أسلوب الانتقاء الجزئي لمشاريع التنمية إلى التخطيط المتطلع إلى المستقبل والمستند إلى النتائج.
- تعزيز مؤسسات القطاع العام وتحسين قدرتها على تنفيذ برامج تحديث وتطوير مخططة، وضمان معالجة القضايا المشتركة عبر القطاعات.
- بناء إطار للموارد (الطبيعية والبشرية والمالية) كافٍ للتنفيذ الفعال.

كان إعداد استراتيجية التنمية الوطنية عملية مشاركة رفيعة المستوى، وشاملة لجميع قطاعات المجتمع. فالقطريون وغير القطريين من جميع القطاعات أبدوا حماساً عالياً، وشاركوا بفاعلية ونشاط في تنفيذ مهامهم. وانتظم أصحاب العلاقة من الوزارات والقادة البارزين في 6 مجموعات تنفيذية أشرفت على أربعة عشر (14) فريقاً من فرق العمل التي تشكلت من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لإعداد أربع عشرة استراتيجية وطنية قطاعية.

وكانت المشاورات المكثفة بين القطاعات، بما في ذلك المقابلات والمباحثات والمناقشات والبحوث، هامة لبناء استراتيجية يفترض أن تحظى بشعور قوي وايجابي بملكيتها منذ البداية.

جاءت البرامج والمشاريع المحددة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 متسقة مع الأهداف العامة لرؤية قطر الوطنية 2030، بما في ذلك النتائج والأهداف المحددة في الاستراتيجيات القطاعية الأربع عشرة. آخذةً في الحسبان الروابط الكثيرة المشتركة بين القطاعات، وهذه البرامج والمشاريع تقدم تحليلاً تشخيصياً معمَّقاً وشفافاً يتضمن مقارنات مرجعية إقليمية ودولية، وتحدد أولوية كل من البرامج والمشاريع.

كما أن الأهداف المحددة الواردة في الاستراتيجية، التي

طورت بالتشاور مع أصحاب العلاقة، تمثل النتائج المراد تحقيقها مع حلول عام 2016. وسوف تتم مراجعة هذه الأهداف وتعديلها، حسب الحاجة، من قِبَل أصحاب العلاقة مع بداية تنفيذ البرامج والمشاريع الخَاصة بها.
تعكس برامج ومشاريع استراتيجية التنمية الوطنية أولويات التنمية في دولة قطر، وهي تتصل بركائز التنمية الأربع المترابطة والواردة في رؤية قطر الوطنية 2030.

إن التنفيذ الناجح لبرامج استراتيجية التنمية الوطنية ومشاريعها يتوقف على تحديث القطاع العام في دولة قطر. وهذا يتطلب تعزيز أداء المؤسسات من خلال برامج بناء القدرات، وتطوير ثقافة الابتكار، وإدارة على أساس الأداء، وتحسين تقديم الخدمات العامة.

إن استراتيجية التنمية الوطنية هي خطة عمل، وهي تتضمن مبادرات جديدة، وستبنى على المبادرات القائمة. وهي توفر تركيزاً ودعماً إضافياً للمشاريع، والسياسات، والمؤسسات القائمة.

هناك مجموعة من المقومات التي يجب توفرها لنجاح الاستراتيجية وهي: تحديد مؤشرات قياس الأداء في كل المجالات، كالتنفيذ الفعال، المتابعة والتقييم، المساءلة، والتعاون والتنسيق عبر القطاعات.

استدامة الازدهار الاقتصادي

تشير «رؤية قطر الوطنية 2030» إلى أهداف ثلاثة مترابطة تتعلق بالاقتصاد. فهي تسعى إلى استدامة مستوى معيشة عالٍ، وتوسيع القدرات الإبداعية وريادة الأعمال وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي.

تعرِّف رؤية قطر الوطنية 2030 الاستدامة بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة. ومع أن هناك مسارات متعددة للوصول إلى الازدهار المستدام، فإن الهدف من الازدهار يوضح المسار التنموي الذي ترغب دولة ما أن تتبعه وتلك المسارات التي تريد أن تتجنبها.

ولكي تصبح الاستدامة جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد القطري، لا بد من إحراز تقدم في ثلاثة اتجاهات متوازية ومترابطة ويعزز بعضها بعضاً وهي: أولا، توسيع قاعدة الإنتاج، والتي هي شرط أساسي لاستدامة الازدهار، في اقتصاد يشهد ازدياداً في عدد السكان، ويهدف لزيادة الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. وثانياً، ستحرص الحكومة على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الكفاءة. وثالثاً، ستعمل الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص على تنويع الاقتصاد وتشجيع ثقافة الاكتشاف والابتكار.

توسيع القاعدة الإنتاجية

إن التحدي الأول لدولة قطر هو كيفية توسيع قاعدتها الإنتاجية. وتشمل «القاعدة الإنتاجية» قيمة جميع موارد البلاد وهي تتضمن رأس المال المادي الذي يصنعه الإنسان (المصانع والمباني والآلات والبنى التحتية)، ورأس المال البشري، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والمؤسسات (التي تشمل الأسواق والنظم والقواعد والمنظمات ورأس المال الاجتماعي). إنّ نمو قيمة القاعدة الإنتاجية يخلق فرصا كثيرة للمواطن العادي، في حين يقلل تقلصها من هذه الفرص. ولكي يبقى الاقتصاد مستداماً في بلد يشهد زيادة مطّردة في عدد السكان لا بد من توسيع القاعدة الإنتاجية.

برامج توسيع القاعدة الإنتاجية، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
تحسين البنية التحتية	• صياغة استراتيجية وطنية وخطة متكاملة للبنية التحتية وتحديد قدرات الجهات المنسقة لهذه الاستراتيجية وتعزيزها. • مراجعة جدوى الاستثمارات الإضافية في البنية التحتية من أجل تشجيع الاستخدام المستدام للموارد.	إطار وطني للاستثمارات في دولة قطر
تطوير الصناعة إلى ما بعد قطاع الموارد الهيدروكربونية	• مراجعة التدابير المؤسسية من أجل دعم نمو وتنويع الاقتصاد.	تعزيز دور الاستثمار في الاستدامة

تعزيز الاستقرار الاقتصادي

يكمن التحدي الثاني لدولة قطر «في اختيار وإدارة مسار يحقق الازدهار ويتجنب الاختلالات والتوترات الاقتصادية، "رؤية قطر الوطنية 2030".

يعد توفر الاستقرار الاقتصادي شرطا أساسيا لحث المستثمرين على القيام بالتزامات طويلة الأمد تسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية. ومع أن أي اقتصاد معرض للوقوع في الأزمات، لكن وجود تقلبات مزمنة أو طويلة الأمد، كالتأرجحات الجذرية في الطلب، والاتجاهات الحادة للتضخم، أو الاضطرابات المالية العنيفة، من شأنه أن يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، ويقلص الاهتمام بالاستثمارات الاستراتيجية، ويقلل من إمكانية الحصول على الائتمان ومصادر التمويل الطويلة الأمد.

برامج تعزيز الاستقرار الاقتصادي، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
ربط المالية العامة بإستراتيجية التنمية الوطنية	• وضع موازنة متناسقة تتطلّع قُدماً، وتكون مرتبطة باستراتيجيه التنمية الوطنية 2011-2016، وبالخطط التشغيلية للجهات التي تقوم بالإنفاق.	مراجعة إطار المالية العامة
إدارة الاستثمار العام	• إنشاء برنامج للاستثمار العام تُتخذ فيه جميع القرارات الكبيرة المتعلقة بالاستثمار العام، على أساس تقييم منهجي لفوائدها وتكاليفها بالنسبة إلى الأولويات التنموية الوطنية بوجه عام. • تمكين القطاع الخاص من الانخراط في مشاريع الاستثمار العام ضمن إطار متماسك يقدم فوائد تنموية للدولة، بما فيها نقل المعرفة والمهارات.	إطار لإدارة الاستثمارات العامة
تعزيز الاستقرار الاقتصادي	• مراجعة خيارات ضمان استقرار تدفق إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة.	آلية لترسيخ الاستقرار الاقتصادي
تطوير قطاع التمويل	• استخدام حزمة واسعة من أدوات إدارة السيولة. • إعداد استراتيجية وطنية لتوجيه عملية تطوير تنمية سوق رأس المال المحلي.	تعزيز إدارة السيولة، وسوق رأس مال فعّال وآمن

تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتقنية

تتكاثر منافع تعزيز الكفاءة وتنتشر متجاوزة الحدود بين القطاعات. فالتحسن في الكفاءة الفنية والاقتصادية يشمل استخدام الموارد النادرة بطريقة أكثر فاعلية في عدد من النشاطات والاستخدامات.

إنّ معالجة قضايا نقص الكفاءة في التقانة، وفي البنية المادية، والمؤسسات، وآليات العمل، تمكن الحكومة من تحسين استخدام الموارد مع مرور الوقت. وبما أن هناك وفرة في الموارد الهيدروكربونية وندرة في الموارد الحيوية الأخرى، كالمياه والأرض الصالحة للزراعة، فالتوجُّه نحو الكفاءة يصبح أمراً أساسيا في إيجاد القيمة واستغلالها، والحفاظ على القاعدة الإنتاجية وتوسيعها، وتشجيع القطاع الخاص على النمو من خلال الاكتشاف والتنويع الاقتصادي.

إنّ تحسين كفاءة استخدام الأصول الرأسمالية يؤدي إلى الحفاظ على الموارد المالية من خلال تأجيل أو إلغاء الحاجة إلى استبدال الاستثمارات أو إلى التوسُّع الرأسمالي. كما أن بعض مكاسب الكفاءة تساهم في الحد من الهدر وإنتاج المنتجات الثانوية غير المرغوبة، كانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والمياه العادمة، مما يساهم في تحقيق أهداف المحافظة على البيئة.

برامج تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتقنية، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
كفاءة استخدام المياه	• تخفيض تسرب المياه المحلاة من شبكات التوزيع إلى 10% قياسا إلى النسبة الحالية والمقدرة ب (30%-35%). • التأكد من احتساب كل المياه المستهلكة بواسطة العدادات. • دعم تركيب تقنيات حديثة تستخدم في المنازل والاستعمالات الأخرى للحفاظ على المياه. • تطوير برنامج لإجراءات الحفاظ على المياه ضمن خطط التنمية الزراعية. • توسيع شبكات معالجة مياه الصرف الصحي لزيادة استخدام المياه المعاد تدويرها. • دراسة جدوى إقامة نظم لجمع مياه النفايات الصناعية ومعالجتها.	تعزيز كفاءة استخدام المياه وترشيدها
كفاءة قطاع الطاقة والغاز	• دراسة خيارات لتخفيض استهلاك الغاز لكل وحدة إنتاج مشتركة للطاقة والماء من خلال تحديث نظم الإيصال. • تحسين الكفاءة الحرارية في إنتاج الطاقة. • التعجيل في اعتماد تقنيات توفير الطاقة. • التأكد من متابعة تنفيذ النظام الخاص بالمباني الخضراء (الكود) في دولة قطر. • إنشاء لجنة وطنية للطاقات المتجددة.	تعزيز كفاءات استخدام الطاقة والغاز
تعزيز البنية التحتية	• الإسراع في إعادة النظر في المرحلتين الثانية والثالثة لميناء الدوحة الجديد. • إعادة النظر في نظام شبكة مترو الدوحة المخطط له على ضوء فرضيات واقعية بشأن عدد السكان وحركة المسافرين، والتكاليف والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقاً.	مواءمة أفضل بين خدمات البنية التحتية والاحتياجات منها
كفاءة استخدام الأراضي	• إقرار الخطة الوطنية الشاملة للتنمية العمرانية والنقل المتكامل وتنفيذها. • إنشاء مناطق اقتصادية خاصة للأراضي الصناعية تتمتع بخدمات جيدة وإدارة وتنظيم كفؤين. • تحقيق تحسينات مستدامة في الإنتاجية الزراعية.	تحسين كفاءة استخدام الأراضي

تعزيز كفاءة السوق

تعني كفاءة السوق الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة. لكن الأسواق لا تضمن تحقيق ذلك دائما بالشكل الأمثل؛ فأحيانا قد تفتقر الأسواق إلى الكفاءة، أو قد تفشل في أداء وظيفتها فشلاً ذريعاً وذلك عندما تكون هناك عوامل خارجية، أو فجوة في المعلومات، أو معاملات مكلفة، تؤثر سلبا على آلية عمل الأسواق. عندئذ، يصبح التدخل الحكومي لتصحيح اختلالات السوق ولحماية الصالح العام أمرا حيويا وضرورة هامة. وعلى الرغم من أن التنظيم الحكومي قد يساهم في تحسين عمل الأسواق، إلا أن فشل الحكومة وتدخلاتها قد يزيد المشكلة تعقيدا، ويعيق عمل آليات السوق.

برامج تعزيز كفاءة الأسواق، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
التسعير الأمثل لموارد الطاقة، والمياه، والوقود	• إدخال تدريجي لرسوم استخدم الكهرباء والماء والوقود والتي تعكس بشكل أفضل التكاليف الاقتصادية الكاملة لإنتاجها.	مواءمة رسوم الاستخدام مع التكاليف الاقتصادية
استدامة الموارد السمكية	• زيادة مستويات مخزون الثروة السمكية، وتطبيق قوانين فعالة وتوفير الإمكانيات لمزارع تربية الأحياء المائية المحلية.	الحفاظ على مخزون الثروة السمكية
تعزيز المنافسة وتشجيع التجارة	• تصميم برنامج فعال لتنفيذ قانون المنافسة الحالي تدعمه القدرات الضرورية. • التوسع في تحرير تجارة الخدمات بموجب "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات". • الاستمرار في برنامج تحرير الاستثمارات الأجنبية.	الوصول إلى اقتصاد أكثر تنافسية

التشريعات والكفاءة

تقوم الحكومة بسن التشريعات لتحسين كفاءة توزيع موارد المجتمع وتخصيصها، ولتحقيق أهداف متعددة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها.

وهناك عدة أشكال للتشريعات، يتعلق معظمها بتقييد السلوك أو الاختيار في الظروف التي لا يتوقع فيها أن تؤدي الأسواق إلى أفضل النتائج. وربما لا تعمل الأسواق بطريقة سليمة عندما تكون ثمة فجوات في المعلومات أو عوامل خارجية (فوائد يجنيها أو تكاليف يتحملها طرف ثالث)، أو قوى تعوق المنافسة. ويمكن في هذه الحالات أن تقوم الحكومة بالتشريع من أجل الصالح العام. والمجالات العادية التي تمارس الحكومة فيها التشريع تشمل التمويل والبيئة والحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها.

برامج تشريعات وكفاءة أفضل، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
تشريعات الأعمال	• ضبط العمليات المتعلقة بالأعمال وأنظمة التجارة وتحقيق تحسينات مهمة في ترتيب دولة قطر على سلم مقياس ممارسة الأعمال الذي يعده وينشره البنك الدولي.	تحسين تشريعات الأعمال
تشريعات البنية التحتية	• تأسيس جهة ناظمة مستقلة ومتكاملة للماء والكهرباء.	تطوير تشريعات البنية التحتية
تشريعات الأراضي	• اعتماد وتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة للتنمية العمرانية.	تطوير تشريعات الأراضي

بناء اقتصاد متنوع

تهدف دولة قطر إلى بناء "اقتصاد متنوع يتناقص اعتماده على الصناعات الهيدروكربونية وتتزايد فيه أهمية دور القطاع الخاص ويحافظ على تنافسيته" رؤية قطر الوطنية 2030.

فالاقتصاد المتنوع هو أقدر على إيجاد الوظائف وإتاحة الفرص للجيل القادم، وأقل تأثرا بالتقلبات الكبيرة في أسعار النفط والغاز الطبيعي.

والتنويع الاقتصادي أمر ضروري أيضاً، إذ أن دولة قطر بحاجة إلى مصادر متجددة لخلق الثروة التي تقوم بتوليد الدخل وتعزيز الاستهلاك بعد نضوب احتياطي الموارد الهيدروكربونية. وكثير من الدول الغنية بالموارد تضع التنويع الاقتصادي هدفا مشتركا في استراتيجياتها، لكن نجاح تلك الاستراتيجيات كان صعب التحقيق في بعض الدول وبطيئاً ومتدرجاً في دول أخرى.

وتستهدف بعض الدول القطاعات التي تعتبر أولوية بالنسبة لها وتوجه مواردها إلى تلك القطاعات. ودول أخرى تستثمر في بيئة مشجعة للاستثمار وتوفر الفرص أمام القطاع الخاص ليتفرع إلى مجالات جديدة. وهناك الكثير من الدول التي استطاعت أن تمزج بين النهجين.

ولا يتم تنويع قاعدة الإنتاج المحلي بسهولة، إنما يجب أن يتم تعليم ريادة الأعمال والإبداع من خلال إدماجهما في النظام التعليمي والثقافة المحيطة بهما، وتعزيزهما من خلال سياسات وتشريعات مؤاتية لقطاع الأعمال. والقطاع الخاص القطري بحاجة إلى التعزيز من خلال الدعم والحوافز التي تشجع على اكتساب قدرات وثيقة الصلة، والمشاركة في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية.

برامج بناء اقتصاد متنوع، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني	• العمل على بدء أنشطة جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. • قيام بنك قطر للتنمية بتقديم خدمات ومنتجات جديدة من شأنها توسيع نطاق عمله ومهامه. • إصلاح القوانين الحكومية المتعلقة بالمشتريات لتخفيض الأعباء عن المشاريع الصغيرة.	تعزيز القطاع الخاص وتشجيع ريادة الأعمال
التركيز على دور المعرفة، والبحث، والتطوير في دعم الاقتصاد الوطني	• تطوير استراتيجية وطنية للبحث والتطوير مرتبطة باستراتيجية نقل التكنولوجيا. • تأسيس حاضنة للأعمال القائمة على المعرفة في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا. • تأسيس إطار للشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم نمو قطاع الأعمال القائم على المعرفة.	زيادة مهارات وقدرات الابتكار والاكتشاف
دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	• اعتماد استراتيجية المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتنفيذها.	تعزيز قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخدمة التنمية الاقتصادية
تطوير قطاع التمويل	• تنفيذ استراتيجية مركز قطر للمال وتوسيع نطاق أنشطة أكاديمية قطر للمال والأعمال.	توسيع أنشطة قطاع التمويل

تعزيز التنمية البشرية

تدعو ركيزة التنمية البشرية في رؤية قطر الوطنية 2030 إلى "تطوير وتنمية سكان دولة قطر كي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر" و"لتلبية احتياجات هذا الجيل دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة."

وستواصل دولة قطر الاستثمار في تنمية شعبها حتى يشارك جميعه مشاركة كفوءة وفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد، ويؤدي أفراده أعمالهم بكفاءة وفعالية في إطار نظام دولي تنافسي يستند إلى المعرفة.

وستضع الدولة نظماً صحية وتعليمية متقدمة ترقى إلى أرفع المستويات العالمية. كما أنها تدعم كذلك المشاركة المنتجة للقطريين، رجالاً ونساءً، في سوق العمل، في الوقت الذي تستقدم فيه العمالة الوافدة الماهرة في كل الميادين.

رعاية سكان أصحّاء

إنّ النهوض بالرعاية الصحية جزء لا يتجزأ من الرؤية الأوسع نطاقاً للنمو المستدام والفرصة المتاحة. وإن صحة السكان الجيدة وعافيتهم تساهمان مساهمة حيوية في تحسين جودة الحياة، وتخفضان من التكاليف الاجتماعية، وتعززان المنافسة الاقتصادية.

سوف تعمل دولة قطر من خلال الاستراتيجية الوطنية للصحة، وبقيادة المجلس الأعلى للصحة، على تحقيق رفاه جميع سكانها، وتؤسس مجتمعاً نشطاً صحياً ومنتجاً للوقت الراهن وللمستقبل. وتبني الاستراتيجية الوطنية للصحة، على رؤية قطر الصحية الوطنية 2020، التي وضعها المجلس الأعلى للصحة بعنوان «رعاية المستقبل - إقامة مجتمع صحي ونابض بالحياة».

توفر الاستراتيجية الوطنية للصحة دليلاً عمليا وواقعيا للإصلاحات، التي تنطوي على تغييرات أساسية بعيدة المدى يتطلع إليها نظام الرعاية الصحية بأكمله. كما تسعى الاستراتيجية إلى تحسين النتائج الصحية من خلال بناء نظام للرعاية الصحية يرقى إلى مستوى أفضل المعايير العالمية، ويقدم خدمات فعالة يمكن تحمل تكلفتها من قبل جميع السكان.

وسوف يقدم هذا النظام الصحي سلسلة متصلة ومتكاملة من الرعاية الصحية معتمداً منهجاً يركز على المرضى، ويلبي احتياجاتهم الصحية البدنية والنفسية على حد سواء. وسوف يشجع النظام الوقاية لكنه سيضمن توفر خدمات الرعاية الصحية العلاجية القائمة على الأدلة، أيضا.

يقدم النظام الصحي خدماته من خلال مؤسساتٍ عامة وخاصة تعمل بتوجيه من السياسة الوطنية للصحة التي تضع المعايير الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتقنية للرعاية الصحية. وسوف تُوَجَّهُ البحوث الرفيعة المستوى إلى تحسين الفاعلية والجودة.

برنامج سكان أصحاء، 2011-2016 - نظام شامل للرعاية الصحية عالمي المستوى

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
الرعاية الأولية كأساس	• زيادة عدد الأطباء الممارسين العامين من 0.193 إلى 0.555 لكل 000 1 نسمة من السكان. • ضمان أن تبلغ النسبة المئوية من المرضى الذين يعالجون في مرافق الرعاية الصحية الثانية والثالثية بناء على إحالتهم من مراكز الرعاية الصحية الأولية 50% من مرضى العيادات الخارجية و40% للمرضى الداخليين.	جعل الرعاية الصحية الأولية أساساً للرعاية الصحية
تنظيم خدمات المستشفيات	• إعداد إطار خدمات إكلينيكية على الصعيد الوطني. • إنشاء مراكز تميز وطنية في مجالات ثلاثة من مجالات الأولوية الخمس.	تحسين تشكيلة خدمات المستشفيات
تصميم الرعاية المستمرة	• زيادة عدد الأسرَّة المخصصة لإعادة التأهيل إلى 25 سريراً لكل 000 100 نسمة. • زيادة عدد أسرّة الرعاية المستمرة إلى 8.23 أسرّة لكل 1000 نسمة.	تحسين تصميم الرعاية المستمرة
تصميم الصحة النفسية والعقلية	• ضمان ألا يقل عدد الأسرَّة المخصصة للمصابين بأمراض نفسية عن 12.5 سريرا لكل 000 100 نسمة. • تنفيذ نموذج الرعاية الذي تم إقراره بحلول عام 2016.	تحسين تصميم خدمات الصحة النفسية
خدمات الرعاية الصحية في حالات الطوارئ	• ينبغي أن تكون مدة استجابة خدمات الطوارئ الطبية للاتصالات من المرضى المعرضين لأوضاع يحتمل أن تهدد حياتهم على النحو التالي: – المناطق الحضرية: في غضون 10 دقائق بالنسبة لـ 75% من الاتصالات الهاتفية، وفي غضون 15 إلى 20 دقيقة بالنسبة لـ 95% من الاتصالات الهاتفية. – المناطق الريفية: في غضون 15 دقيقة بالنسبة لـ 75% من الاتصالات الهاتفية. • إبقاء عدد حالات الوفاة الناتجة عن النوبة القلبية للمرضى الذين يصلون إلى أقسام الطوارئ دون 77.5 وفاة لكل 000 1 حالة.	تحسين تقديم خدمات الطوارئ
صيدليات المجتمع	• رفع متوسط عدد صيدليات المجتمع إلى 0.17 لكل 000 1 نسمة، ورفع نسبة صرف وصفات الدواء إلى 70%.	تحسين الوصول إلى صيدليات المجتمع، ورفع كفاءتها

برنامج سكان أصحاء، 2011-2016 - نظام متكامل للرعاية الصحية

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
تحسين الجودة	• وضع بروتوكولات للحالات ذات الأولوية العالية (كحالات الطوارئ للمصابين بأمراض القلب والربو والسكري)، وتحقيق نسبة امتثال بواقع100% بحلول عام 2014. • تطبيق اتفاقيات الأداء في جميع المستشفيات وفي جميع مراكز الرعاية الصحية الأولية، وفي 50% في المجمعات الصحية.	تحسين جودة الرعاية الصحية
برامج إدارة الأمراض	• بالنسبة لمرضى السكري المسجلين في برنامج إدارة المرضى، ينبغي أن يكون مستوى السكر التراكمي عند 75% منهم أقل من 9.0.	تطوير برامج إدارة المرضى وتنفيذها
تبرنامج بيانات الرعاية الصحية	• تحقيق التزام مقدمي خدمات الرعاية الصحية بتقديم البيانات بنسبة 80%. • تحقيق دقة الترميز بنسبة80%. • وضع سجلات للأمراض الخمسة ذات الأولوية العالية	تأمين الوصول إلى بيانات رعاية صحية دقيقة
إنشاء الخدمات الصحية الإلكترونية	• رفع نسبة ممارسي الرعاية الأولية الذين يصلون إلى سجل مرض السكري على الحاسوب من صفر % إلى 25%. • ضمان التخزين الرقمي لـ 100% من صور الأشعة المأخوذة في المستشفيات، مع حرية تقاسمها بين الأطباء. • رفع نسبة صيدليات المجتمع المحلي، التي تقدم معلومات عن الوصفات الطبية التي تصرفها إلى نظام الوصفات الطبية الإلكتروني من صفر % إلى 25%.	استخدام مزايا الخدمات الصحية الإلكترونية
مشاركة القطاع الخاص	• رفع نسبة الأسرَّة المخصصة للرعاية الصحية التي يقدمها القطاع الخاص من 20% إلى 25%.	تعزيز مشاركة القطاع الخاص

برنامج سكان أصحاء، 2011-2016 - التركيز على الرعاية الصحية الوقائية

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
حوكمة الصحة العامة	• إنشاء نظام لمراقبة الرعاية الصحية الوقائية وتقييمها.	تحسين إدارة الصحة العامة
التغذية والنشاط البدني	• خفض انتشار البدانة بين جميع السكان من 32% إلى 29% ومن 40% إلى 37% بين المواطنين القطريين • خفض وزن جميع الأشخاص المسجلين في برنامج خدمات النظام الغذائي بنسبة 10%.	نظام شامل للتغذية والنشاط البدني
الإقلاع عن التدخين	• تخفيض نسبة المدخنين بين الذكور البالغين بواقع 3% من المعدل الحالي البالغ 32%.	نظام شامل لتقليل استهلاك التبغ
تقليل المخاطر في زواج الأقارب	• تخفيض نسبة الزواج بين الأقارب من الدرجة الأولى من 34% إلى 27%.	تقليل مخاطر زواج الأقارب من الدرجة الأولى
الوقاية من الأمراض السارية	• تخفيض نسبة تفشي السل الرئوي من 6.1 حالة إلى 1.1 حالة لكل 000 10 نسمة. • تطبيق نظام إنذار مبكر لمراقبة الحالات وتتبعها.	تخفيض نسبة تهديد الإصابة بالأمراض السارية
برنامج الفحص الوطني	• ضمان شمول برنامج الفحص الطبي العام لما لا يقل عن 50% من أفراد المجموعات المستهدفة بالبرنامج.	تحسين الكشف المبكر عن الأمراض المزمنة ذات الأولوية من خلال برنامج مسح وطني
الصحة المهنية	• خفض معدل الإصابات التي تتطلب الانقطاع عن العمل لأكثر من ثلاثة أيام إلى 3 000 إصابة أو أقل لكل 000 100 عامل.	تحسين الصحة المهنية
صحة المرأة والطفل	• رفع نسبة الاقتصار على الرضاعة الطبيعية في الأشهر الستة الأولى من 12% إلى 25%. • تحقيق نسبة الالتزام بكل أنواع التطعيمات بما يزيد عن 98%، بموجب الجدول الزمني الوطني لتحصين الأطفال، ولجميع الأطفال في موعد لا يتجاوز سنة واحدة من العمر.	تحسين صحة النساء والأطفال
خدمات الصحة العامة الإضافية	• إنجاز خطة استعداد وطنية كاملة لمواجهة الطوارئ. • تنفيذ عملية تقييم الأثر البيئي على الصحة في جميع المشاريع التي تؤثر على الصحة العامة. • إنشاء جهة وحيدة مسؤولة عن السلامة الغذائية.	توفير الاحتياجات الإضافية للصحة العامة

برنامج سكان أصحاء، 2011-2016 - قوة عمل ماهرة وطنية في مجال الرعاية الصحية

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
تخطيط القوى العاملة	• وضع خطة وطنية لبناء قوة العمل في قطاع الرعاية الصحية.	تحسين التخطيط لبناء قوة العمل في الأمدين القصير والطويل
التوظيف والاحتفاظ بالموظفين	• ضمان معدل دوران عمل اختياري يقل عن 8%.	تحسين سياسة توظيف العاملين والاحتفاظ بهم
التعليم التخصصي والتدريب المهني	• رفع عدد خريجي الكليات الطبية من خريج واحد لكل 100 000 نسمة إلى 3 خريجين.	تحسين التعليم التخصصي
الاستغلال الأمثل لتنوع المهارات	• زيادة عدد إخصائيي الخدمات الطبية المساندة من 0.4 شخص لكل 1000 نسمة إلى 4 أشخاص.	تحقيق التوليفة المثلى من المهارات

برنامج سكان أصحاء، 2011-2016 - سياسة صحية وطنية

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
بناء القدرات في المجلس الأعلى للصحة	• تخفيض عدد الشواغر في المجلس الأعلى للصحة من 30% إلى 15%. • ملء الشواغر الرئيسية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية في غضون 3 أشهر.	بناء قدرة المجلس الأعلى للصحة التنظيمية، وقدرته على وضع السياسات الصحية
متخصصو الرعاية الصحية	• ترخيص جميع الأخصائيين العاملين في الرعاية الصحية من قبل المجلس الأعلى للصحة.	ضمان جودة أخصائيي الرعاية الصحية
مرافق الرعاية الصحية	• ترخيص المجلس الأعلى للصحة لجميع مرافق الرعاية الصحية.	ضمان جودة مرافق الرعاية الصحية
منتجات الرعاية الصحية	• وضع دليل وطني للوصفات الطبية. • تنظيم جميع الأجهزة الطبية.	ضمان جودة منتجات الرعاية الصحية وحماية السلامة العامة
الدفاع عن مصالح المرضى	• إنشاء جهة لمناصرة المرضى والدفاع عنهم. • إجراء مسوحات تقيس مستوى رضى المرضى، والتوصل إلى إجابة 70% بأنهم • ينصحون الآخرين بالعلاج في مرفق صحي معين.	الاستجابة لشكاوى المرضى وضمان حقوقهم

برنامج سكان أصحاء، 2011-2016 - خدمات رعاية صحية فعالة مع تحقيق أساس مبدأ المشاركة في تحمل التكاليف

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
عملية إعداد الميزانية	• وضع نظام موازنة متعدد السنوات لقطاع الصحة بالاعتماد على نوعية النشاط الصحي.	تعزيز عملية وضع موازنة قطاع الصحة
إدارة العلاج في الخارج	• تحقيق متابعة بنسبة 50% للمرضى الذين يتلقّون علاجاً في الخارج بحلول العام 2016 .	إدارة أكثر كفاءة وفاعلية للعلاج الصحي خارج حدود الدولة
إنشاء نظام التأمين الصحي	• تحقيق تغطية بالتأمين الصحي بنسبة 50% بحلول عام 2016.	وضع نظام للتأمين الصحي
الخطة الرئيسة للبنية التحتية للرعاية الصحية	• إعداد خطة رئيسية للبنية التحتية للرعاية الصحية والموافقة عليها.	ضمان تخطيط البنية التحتية الصحية
لجنة المصروفات الرأسمالية	• التأكد من الإلتزام الكامل بكل شروط ومتطلبات الحصول على التمويل من قبل كل المرافق الصحية التي تطلب تمويل لبنيتها التحتية ولتجهيزاتها الطبية الرئيسية	إدارة النفقات الرأسمالية بكفاءة

برنامج سكان أصحاء، 2011-2016 - بحوث عالية الجودة لدعم النظام الصحي

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
حوكمة الأبحاث	• إنشاء جهة وطنية لإدارة البحوث يقودها المجلس الأعلى للصحة. • إعداد كل باحث ما لا يقل عن أربعة بحوث عالية الجودة في مجالات ذات أولوية (بالاستناد إلى معدل الاستشهاد بها أو إلى نشرها في المجلات العلمية المُحكّمة).	دعم النظام الصحي ببحوث عالية الجودة

بناء المعرفة والمهارات

يساعد التعليم والتدريب على إعداد المواطنين لتلبية طموحاتهم وليكونوا جزءاً من الاقتصاد الوطني الذي سيصبح أكثر تنويعا. أيضا، يساعد التعليم الأفراد على اتخاذ قرارات أفضل فيما يتعلق بالصحة، والزواج، والأبوة والأمومة، والمسؤولية الاجتماعية. وأخيراً، فإن استراتيجية التعليم الناجحة تدعم الابتكارَ في العلوم والطب والصناعة.

فالتعليم يقدم أساساً متيناً للقيم القطرية الدينية والأدبية والأخلاقية، والهوية الوطنية، والتقاليد، والتراث الثقافي. فالمدارس تخرج مواطنين مؤهلين وممتلكين المعارف والمهارات والقدرات والقيم، ومرتبطين بواقعهم، وتبني مجتمعات أكثر تماسكاً و تشاركاً.

ستؤدي برامج ومشاريع التعليم والتدريب الواردة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 إلى استكمال التطورات الجذرية التي تمت في نظام التعليم والتدريب. لقد تم إعداد المبادرات المتعلقة بالتعليم والتدريب لتحقيق 20 نتيجة قطاعية، حيث تتطلب ست نتائج رئيسية منها تكاملا في التخطيط عبر جميع القطاعات التعليمية. أما النتائج الباقية فهي محددة بالتعليم العام في المرحلة من رياض الأطفال إلى السنة الثانية عشرة (سنتان رياض أطفال، بالإضافة إلى ست سنوات مدرسة ابتدائية، وثلاث سنوات مدرسة إعدادية، وثلاث سنوات أخرى مدرسة ثانوية)، ثم التعليم العالي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والبحث العلمي.

برنامج بناء المعرفة و المهارات، 2011-2016 - مجال التعليم والتدريب

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
خطة استراتيجية عشرية متكاملةللتعليم والتدريب لجميع المراحل التعليمية، تعزز الجودة والكفاءة والمساواة من خلال مؤسسات تتمتع بالاستقلالية والمساءلة والتنوع والاختيار	• وضع خطة استراتيجية متكاملة مدتها عشر سنوات لجميع مراحل التعليم وتنفيذها.	صياغة خطة استراتيجية شاملة لجميع الجهات ذات العلاقة والعمل على تنفيذها
تفعيل وتنويع البرامج لدعم تنمية وترسيخ القيم القطرية الوطنية والهوية الوطنية والثقافة العربية الإسلامية من خلال التعليم والتدريب	• تفعيل البرامج التربوية المصممة لغرس القيم الوطنية في نفوس الطلبة القطريين، وإيجاد صيغ للتكامل بين جميع المؤسسات المجتمعية في هذا المجال.	تعزيز القيم القطرية والهوية الوطنية والثقافة العربية، والإسلامية في كل مراحل التعليم والتدريب
خطة لتطوير القوى العاملة والمؤسسات في المجال التربوي/ إدارة الأداء لجميع المهنيين والمؤسسات في قطاع التعليم والتدريب	• وضع خطة فاعلة لبناء وتطوير القوى العاملة والمؤسسات في مجال التعليم والتدريب وتنفيذها. • تعزيز القدرات المهنية للمعلمين والعاملين في مجال التعليم العام.	إعداد وتأهيل وتطوير عالي الجودة للاختصاصيين والتربويين والمؤسسات في مجال التعليم والتدريب
استراتيجية متكاملة ومطورة لاستخدام أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات لتحسين بيئات ووسائل التعليم والتدريب في جميع القطاعات ، والارتقاء بنتائج الإدارة والنتائج التعليمية والبرامج الإدارية والتنظيمية	• وضع استراتيجية فاعلة تنظم الاستخدامات المثمرة لتقنية المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب في دولة قطر وتنفيذها.	دمج تقنية المعلومات والاتصالات في العمليات التعليمية والإدارية والتطويرية
خطة شاملة تحفز وتشجع على مواصلة التعليم والتدريب إلى ما بعد التعليم الثانوي والالتحاق بالتخصصات المطلوبة	• وضع خطة شاملة وتنفيذها لزيادة تحفيز الطلبة والشباب تستهدف قطاعات المجتمع في جميع مستويات التعليم والتدريب،وتضمن وجود الحوافز المادية والأدبية.	التواصل وزيادة الوعي بفوائد التعليم والتدريب
قاعدة بيانات شاملة للتعليم والتدريب وأدلة تقييمية ومؤشرات توجيهية متنوعة	• إنشاء قاعدة بيانات شاملة للمعلومات الخاصة بالتعليم والتدريب وقاعدة بيانات للتخطيط تلبي احتياجات الأجهزة والمؤسسات المختلفة في دولة قطر. • تضمين الخطة الاستراتيجية الشاملة للتعليم والتدريب مؤشرات وأدلة تأخذ في الاعتبار الروابط عبر القطاعات.	استخدام الجهات المعنية الرئيسة لأنظمة تقييم وجمع الأدلة والمؤشرات للمتابعة ورسم السياسات المبنية على الأدلة في التعليم والتدريب

برنامج بناء المعرفة و المهارات، 2011-2016 - تحسين التعليم العام من الروضة حتى السنة الثانية عشرة

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
بناء قدرة استيعابية كافية للبنى التحتية للتعليم	• زيادة قدرة المدارس بما يتسق مع النمو المتوقع لأعداد الطلبة. • تحسين جودة المباني المدرسية.	إتاحة التعليم ذي الجودة العالية من الروضة حتى السنة الثانية عشرة
إلزامية التعليم في مرحلتي الروضة والثانوية	• رفع معدل الالتحاق الصافي ليبلغ 95% في جميع مراحل التعليم من التعليم الأساسي حتى الثانوي.	
المنهاج الوطني المحدث من روضة الأطفال حتى السنة الثانية عشرة	• التطوير المستمر لمعايير المناهج والأدوات الداعمة لها. • استكمال تنويع البرامج التدريبية وتأطيرها وفقاً للمعايير الوطنية المهنية ومعايير المناهج.	توفير تعليم ذي جودة عالية باتساق من روضة الأطفال حتى السنة الثانية عشرة
تفعيل المواءمة بين البرامج التعليمية واحتياجات الطلبة المتنوعة	• زيادة القدرة المؤسسية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لدى الطلبة وتسهيل التنفيذ الفعال للإجراءات المدرسية.	دعم الطلبة في كل مراحل التعليم العام لتحقيق أقصى طاقاتهم وإمكانياتهم
تحسين مهارات الطلبة في اللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات في جميع مراحل التعليم العام	• زيادة نسبة الطلبة الذين يحققون المعايير الوطنية أو يقتربون منها.	
تطوير وتجويد التعليم بالمدارس الخاصة وجذب مدارس متميزة تعليمياً لافتتاح فروع لها في دولة قطر	• استكمال الخطط الموضوعة لتطوير وتجويد التعليم بالمدارس الخاصة.	
نظام تعليم متخصص لضمان تقديم تعليم عالي الجودة للطلبة ذوي الإعاقات	• تجهيز 80% من المدارس ببنية تحتية لخدمة الطلبة ذوي الإعاقات وتعزيز الطاقة الاستيعابية للمؤسسات المتخصصة بهم. • تأهيل جميع المدرسين للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقات في المستوى الأساسي، و زيادة عدد الاختصاصيين القطريين في المؤسسات المتخصصة، وتوفير التكامل بين الدعم التعليمي والطبي والاجتماعي والمؤسسي اللازم لتعليم هؤلاء الطلبة.	توفير خيارات تعليمية ملائمة للطلبة ذوي الإعاقات

برنامج بناء المعرفة و المهارات، 2011-2016 - تحسين التعليم العام من الروضة حتى السنة الثانية عشرة

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
تحسين مهارات العمل وزيادة الإرشاد والتوجيه ببيئاته لدى طلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية	• تفعيل مهارات العمل في المنهاج الوطني وتطوير أداء الإرشاد الأكاديمي والمهني في المدارس. • تصميم وتنفيذ مبادرات لتعزيز تعرف الطلبة على بيئات العمل ، وزيادة التواصل بين قطاعات العمل والمدارس.	زيادة الإرشاد والتوجيه المهني والأكاديمي بالمهارات المطلوبة في بيئات االعمل المستقبلية
استثمار مبادئ مبادرة تطوير التعليم وخصوصاً (المساءلة. الاختيار) والبرامج المتاحة وإيجاد وسائل أخرى تزيد من فاعلية التواصل بأولياء الأمور	• زيادة التفاعل المتبادل بين المدارس والجهات المعنية . • تفعيل مشاركة أولياء الأمور في المدارس، وزيادة آليات تثقيفهم في الاستفادة من المعلومات المتوفرة حول أداء الطلبة والمدارس.	تعزيز المشاركة المجتمعية وزيادة مساهمة كافة قطاعات المجتمع في التعليم العام
إيجاد الطرق والوسائل المنظمة لمشاركات القطاعين العام والخاص في المجالات التعليمية	• زيادة المشاركة النوعية والموجهة لغرض تنفيذ الاستراتيجيه التعليمية.	
برامج مرنة وحديثة لاستكمال التعليم الأساسي وفرص التدريب والتأهيل للكبار	• زيادة قدرة وتنوع المؤسسات المخصصة لتعليم الكبار والبرامج التدريبية والتأهيلية.	توفير بدائل متنوعة من برامج التعليم الأساسي للكبار

برنامج بناء المعرفة و المهارات، 2011-2016 - تحسين التعليم العالي

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
المواءمة بين التعليم العالي واحتياجات الاقتصاد المبني على المعرفة وتوفير مسارات متنوعة وبدائل جامعية تفي بالمتطلبات المهنية	• الوصول إلى نسبة 65-75% من الخريجين الذين يحملون مؤهلات في الاقتصاد المبني على المعرفة. • توفير مؤسسات تعليمية ما بعد التعليم الثانوي لتوفير مسارات مختلفة تستوعب احتياجات الدولة وفرص التعلم للطلبة.	إعداد وتوجيه أفضل للقطريين للعمل في الاقتصاد المبني على المعرفة
آلية تواصل وتغذية راجعة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم العام والطلبة	• توفر قنوات مستمرة ورسمية لتوفير التغذية الراجعة من وإلى مراحل التعليم العام والجامعي. • تقليل نسبة الطلبة القطريين الملتحقين في البرنامج التأسيسي لجامعة قطر إلى 50%.	
زيادة الفرص التعليمية للطلبة الذين لا يستطيعون الالتحاق بالجامعات الموجودة حالياً، لكنهم يرغبون في الحصول على شهادة جامعية	• رفع نسبة الالتحاق بالتعليم العالي إلى 30% للبنين، و56% للبنات على الاقل.	مسارات بديلة للتعليم العالي

برنامج بناء المعرفة و المهارات، 2011-2016 - تعزيز التعليم التقني والتدريب المهني

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
إنشاء جهاز إشرافي للتعليم التقني والتدريب المهني	• وضع وتنفيذ نموذج لنظام التعليم التقني والتدريب المهني في دولة قطر.	تطوير نموذج تنظيمي في مجال التعليم التقني والتدريب المهني وتطوير القدرات اللازمة له
نموذج جديد للاعتماد والترخيص	• وضع نظام ضمان جودة مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني وتحديد البرامج وتنفيذها.	
إطار المؤهلات الوطني	• تحديد معايير الإطار الوطني للمؤهلات بالتشاور مع جميع الجهات المعنية وتنفيذها.	إطار تنظيمي مطور للمواءمة بين التعليم التقني والتدريب المهني مع قطاع التعليم واحتياجات سوق العمل
معايير مهنية وجهاز إشراف	• وضع نظام للمعايير المهنية وتنفيذها بما يلائم المهن ذات الصلة.	
خطة لتطوير برامج للتعليم التقني والتدريب المهني متميزة تلبي احتياجات سوق العمل	• وضع خطة توائم برامج التعليم التقني والتدريب المهني مع احتياجات سوق العمل وتنفيذها.	برامج ومخرجات التعليم التقني والتدريب المهني تتسق مع احتياجات المجتمع القطري وسوق العمل
خطة لإرساء شراكة مع قطاع الأعمال لتطوير معطيات التعليم التقني والتدريب المهني	• وضع نموذج شراكات عام تقره جميع الجهات المعنية. • ارساء الشراكات الأفضل حسب هذا النموذج.	
خطة لزيادة الوعي ببرامج التعليم التقني والتدريب المهني	• تحسين الصورة والمعلومات حول مسارات التعليم التقني والتدريب المهني في دولة قطر.	إبراز أهمية ومكانة برامج التعليم التقني والتدريب المهني
إدراج فعال للتعليم التقني والتدريب المهني في نظام الإرشاد المهني	• بناء نظام إرشاد مهني عام ومتاح يشمل التعليم التقني والتدريب المهني. • الحد من نسب التسرب من برامج التعليم التقني والتدريب المهني.	

برنامج بناء المعرفة و المهارات، 2011-2016 - تعزيز البحث العلمي

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
نظام بحث علمي فعال ومنتج	• وضع استراتيجية وطنية تُحدد المجالات ذات الأولوية للبحث العلمي والتطوير. • زيادة عدد الأبحاث العلمية المنشورة وكذلك براءات الاختراع.	تحقيق مستوى أعلى للابتكار العلمي

تعزيز قوة عمل كفؤة ذات دافعية عالية للعمل

إن تحويل دولة قطر إلى اقتصاد معرفي متنوع، وزيادة مشاركة القطاع الخاص يتوقفان على رفع مستوى التعليم والمعرفة والمهارات للقطريين. وإن المواءمة بين هذه الأهداف الاقتصادية تتطلب الانتقال من الحالة الراهنة للاقتصاد القائم على عمالة منخفضة المهارة والإنتاجية والأجر إلى اقتصاد ذي عمالة أكثر مهارة وإنتاجية وأجرا.

كما أن وجود قوة عمل بمستويات عالية من المهارة والقدرة شيء ضروري جداً لتحقيق اقتصاد حديث متنوع ولتحديث مؤسسات القطاع العام. كذلك فإن تكوين قوة عمل أكثر إنتاجيةً ومهارةً والتزاماً يتطلب إصلاحات كبيرة في سوق العمل، لاسيما في حفز القطريين على المشاركة في قوة عمل القطاع الخاص، والاستفادة من فرص التدريب والتعليم العالي.

ولتحقيق الأهداف الوطنية لسوق العمل ستقوم الحكومة بإجراء إصلاحات جوهرية للفترة ما بين 2011 و 2016، وذلك لتعزيز تنمية رأس المال البشري الذي يخدم النمو الاقتصادي المستدام، وللتحول إلى اقتصاد مبني على المعرفة. وتسعى الحكومة أيضا إلى زيادة كفاءة سوق العمل، بإقامة تكافؤ بين العرض والطلب على اليد العاملة في القطاعين العام والخاص.

برنامج تعزيز قوة عمل كفؤة ذات دافعية عالية للعمل، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
برنامج رفع مستوى المهارات لدى القطريين	• تحسين مهارات القطريين رجالاً ونساءً من الفئة العمرية 20-59، والحاصلين على التعليم الثانوي أو تعليم أدنى منه، لزيادة نسبة مشاركتهم في قوة العمل.	زيادة فرص التدريب العالي الجودة للقطريين تلبي طموحاتهم وتتناسب مع قدراتهم
مشاركة اكبر للقطريين في القطاع الخاص	• زيادة نسبة مشاركة القطريين في قوة عمل القطاع الخاص من 5% إلى 15%.	تحفيز القطريين على العمل في القطاع الخاص
تنفيذ استراتيجية إنتاجية اليد العاملة	• تحسين الترتيب العالمي لدولة قطر في إنتاجية العمل من المرتبة 35 إلى 29.	زيادة إنتاجية قوة العمل
تنفيذ برنامج شامل لاستقطاب العمالة الوافدة ذات الجودة العالية والاحتفاظ بها	• زيادة نسبة العمالة الوافدة ذات المهارات العالية من 17% إلى 23%. • زيادة عدد اتفاقيات مكتب العمل الدولي المصادق عليها من قبل دولة قطر من 6 اتفاقيات إلى 20 اتفاقية.	زيادة القدرة على استقطاب العمالة الوافدة العالية المهارة والاحتفاظ بها
خطة رئيسية للموارد البشرية	• وضع وتنفيذ خطة رئيسية شاملة للموارد البشرية.	تعزيز استخدام التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية
تطوير تشريعات سوق العمل	• زيادة نسبة مشاركة القطريين العاملين إلى القادرين على العمل من 63% إلى 66% للرجال ومن 36% إلى 42% للنساء.	تحسين سياسات سوق العمل، ووضع إطار مؤسسي فعال
بناء قدرة الجهات المعنية الرئيسية بسوق العمل	• تعزيز القدرة وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية الرئيسية بسوق العمل.	
نظام معلومات لسوق العمل	• وضع نظام بيانات شامل لسوق العمل وتنفيذه كي تستخدمه الجهات المعنية.	تحسين جودة معلومات سوق العمل وزيادة الأبحاث الخاصة به
نظام وساطة فعال لتأمين العمل للقطريين	• إنشاء خدمات وساطة عمل للباحثين عن عمل.	تحسين خدمات التوظيف في سوق العمل، وزيادة الخدمات الإرشادية المهنية

منهجية متكاملة للتنمية الاجتماعية السليمة

يجب أن تأخذ سياسة التنمية الاجتماعية المتكاملة في الحسبان دائماً رفاه دولة قطر ومواطنيها. فدولة قطر، ببنائها مجتمعاً سالماً وآمناً ومستقراً، على يد حكومة ومؤسسات أسرية فعالة، ستحقق نتائج الرؤية الوطنية، المتمثلة بالعناية والرعاية الاجتماعية، وبهيكل اجتماعي سليم، وبتعاون دولي وثيق.

ستؤسس استراتيجية التنمية الوطنية لهذه النتائج العامة من خلال استراتيجيه تنمية اجتماعية تسعى لتعزيز رفاهية الأفراد مع الحفاظ على الهوية الثقافية لدولة قطر. وهذه الاستراتيجية ستشمل العناصر التالية:

- إقامة أسر قوية متماسكة ترعى أفرادها وتحافظ على القيم الأخلاقية والدينية والمُثل الإنسانية.
- إنشاء نظام حماية اجتماعية فعال لجميع القطريين، يفي بحقوقهم المدنية ويقدِّر مساهمتهم في المجتمع ويوفر لهم دخلاً كافياً ليعيشوا حياة صحية كريمة.
- بناء مجتمع آمن ومستقر يعمل بموجب مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون.
- زيادة ممارسات العيش النشط بين السكان لتحسين نتائج الصحة، واستخدام المشاركة في أنواع الرياضة لتعزيز الصداقة وتحسين العلاقات بين سائر بلدان العالم.
- وضع دولة قطر في مركز ريادي للثقافة العربية من خلال هوية وطنية متميزة، ومجتمع متماسك بشكل قوي، وقطاع ثقافي دينامي ومبدع.

التماسك الأسري: نواة المجتمع القطري

إن قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة في استراتيجية التنمية الوطنية هو ركيزة من ركائز التنمية الاجتماعية، وهو يدعم أسرة ذات هيكل قوي ترعى أفرادها وتحافظ على القيم الأخلاقية والدينية والمُثل الإنسانية. وستولي الحكومة في الوقت نفسه اهتماماً متزايداً لرفع قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة مشاركةً أكمل في المجالين السياسي والاقتصادي.

إن جميع المشاريع المتصلة بالأسرة والموجهة لها التي تتضمنها استراتيجية التنمية الوطنية مترابطة ترابُطاً وثيقاً، وتتسق مع استراتيجية الأسرة الوطنية للفترة 2008-2013 التي أعدها سابقا المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز صورة دولة قطر في الرعاية والحماية الاجتماعية على الأمد الطويل، ويتجسد فيها موضوع التنمية الاجتماعية المشترك المتمثل في زيادة الرفاه. فكلما كان الهيكل الأسري أقوى كانت النواة الاجتماعية القطرية للأجيال القادمة أقوى.

برامج التماسك الأسري وتمكين المرأة، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
برنامج لتعزيز أواصر الزواج والأسرة	• تنفيذ برنامج لتعزيز تماسك الأسرة، يشمل إنجاز أربعة مشاريع على الأقل. • تخفيض عدد النساء القطريات غير المتزوجات في الفئة العمرية 30-34 بنسبة 15%.	تعزيز التماسك الأسري
برنامج لإسداء المشورة في موضوع الزواج ودعم المطلقين والمطلقات	• خفض عدد حالات الطلاق قبل الدخول بنسبة 20%، وبعد الدخول بنسبة 40%.	
برنامج لتعزيز العلاقات بين الوالدين والطفل	• خفض متوسط عدد عاملات المنازل لكل أسرة بمقدار النصف.	تعزيز مسؤولية الوالدين وترشيد استخدام عاملات المنازل لرعاية الأطفال
نظام لتنظيم عمل عاملات المنازل	• وضع قانون ينظم عملية استقدام العمالة المنزلية وإدارتها.	
النظام الشامل للحماية من العنف المنزلي	• تطوير نظام شامل للوقاية والحماية من العنف المنزلي.	تخفيض العنف المنزلي وتوفير الحماية والدعم للأسر المتأثرة به
نظام للكشف المبكر عن إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم	• إعداد نظام للكشف المبكر عن إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم ووضعه موضع التنفيذ.	
تقديم مساعدة لإعانة الأسر التي تمر بظروف خاصة	• إنشاء ثلاثة مرافق على الأقل لتقديم الدعم للأسر التي تواجه ظروفاً خاصة.	زيادة دعم العائلات ذات الظروف الخاصة
القدرة والوعي ودعم مالية الأسرة	• تقليل عدد الأسر القطرية المثقلة بديون كبيرة (000 250 ريال قطري أو أكثر). • تخفيض عدد الأسر القطرية المدينة إلى النصف.	تحسين مستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسرة القطرية
المنهج الكلي لرفاه الأطفال	• تخفيض عدد مدمني المخدرات دون سن الثامنة عشرة إلى 1%. • تخفيض عدد المدخنين دون سن الثامنة عشرة إلى 10%. • تخفيض عدد حالات سياقة السيارات الطائشة لدى من هم دون سن الثامنة عشرة إلى النصف.	تبني منهج كلي وشامل إزاء رفاهة الأطفال
تدابير لمساعدة المرأة على إقامة توازن بين مسؤوليات العمل والحياة	• اعتماد إجراءات من شأنها دعم النساء العاملات بما في ذلك مراجعة قانون إدارة الموارد البشرية الحكومية، وسياسة إجازة الأمومة.	تحقيق توازن أفضل بين العمل والمسؤوليات الأسرية
برنامج "المرأة في القيادة"	• زيادة عدد النساء في المناصب القيادية بنسبة 30%.	زيادة تمكين المرأة
برنامج لتغيير نظرة الناس لدور المرأة	• إنشاء عدد من منظمات المجتمع المدني التي تعزز قضايا المرأة.	

الضمانات الوقائية للحماية الاجتماعية

إن رأس المال الاجتماعي لأي مجتمع يتضمن المؤسسات والعلاقات والمواقف والقيم التي تحكم التفاعلات بين الناس وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشكل الأسر القطرية في تلك الشبكة من العلاقات رابطا مهما وأساسيا يكمله المجتمع الواسع والمؤسسات العامة، والجوانب القابلة لتكييف رأس المال الاجتماعي، كالعلاقات والمواقف والقيم. فخلال فترات التحديث والتطور السريع يمكن أن تحدث تغييرات على رأس المال الاجتماعي، ويحتمل أن تؤثر في المجموعات الضعيفة مما يوقعها في فئة أصحاب الدخل المنخفض. فحماية الأفراد من المخاطر التي قد تؤثر على قدراتهم للمساهمة في بناء المجتمع، ومساعدة الأفراد المحتاجين تشكلان جزءا أساسيا من التزام دولة قطر بالرعاية الاجتماعية والتطوير المهني.

ورؤية قطر الوطنية 2030 تعتمد منهجاً كليا نحو التنمية، مستشرفة أن التنمية المستدامة تجسد شبكة حماية اجتماعية وفعالة لكل القطريين. فبوضع إطار على المدى المتوسط، سوف تلتزم استراتيجية التنمية الوطنية ببناء نظام حماية اجتماعية يحفظ الحقوق المدنية لكافة المواطنين، ويثمّن مساهماتهم في المجتمع، ويكفل لهم وجود دخل كاف يوفر لهم حياة صحية وكريمة.

برنامج الضمانات الوقائية للحماية الاجتماعية، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
لجنة لتنسيق تنفيذ المشاريع	• إنشاء لجنة تنفيذية فاعلة تضم العديد من الجهات المعنية للإشراف على تنفيذ تسعة مشاريع للحماية الاجتماعية.	إرساء نظام حماية اجتماعية متكامل
مراجعة واستعراض لقوانين الحمايةالاجتماعية الموجودة حاليا	• اعتماد آلية لمراجعة تشريعات الحماية الاجتماعية وتحديثها.	
خطة للتأكد من الدمج الاجتماعي للمحتاجين	• زيادة عدد مراكز التدريب المهني والتأهيل الوظيفي ومراكز إعادة التأهيل الاجتماعي،من ثلاثة إلى خمسة على الأقل.	بناء بيئة تمكينية لإدماج المجموعات المهمشة والضعيفة في المجتمع وفي قوة العمل
قاعدة الحماية الاجتماعية القائمة على الأدلة	• وضع مجموعة من الأدوات التي توفر مقاييس مبنية على الأدلة حول إحصاءات الدخل، مثل خط الفقر النسبي على المستوى الوطني.	
قاعدة بيانات عمل للفئات المهمشة والضعيفة	• توسيع قاعدة بيانات فرص العمل المتاحة لتشمل الفئات المهمشة والضعيفة	جعل قوة العمل والمجتمع أكثر شمولاً
حملة للتوعية حول أهمية العمل	• تحسين الذهنية الاجتماعية الإيجابية بين المواطنين حول أهمية العمل في الوظائف باختلاف أنواعها.	
برنامج التمكين الاقتصادي المكثف	• زيادة عدد المشاركين في برنامج الأسر المنتجة بنسبة 50% من بين المستفيدين من إعانات وزارة الشؤون الاجتماعية.	
توفير بيئة عمل تساعد على تمكين المعوقين	• تطبيق حصة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 2% من عدد العاملين في جميع أمكنة العمل.	
خطة شاملة لتعزيز نظام التقاعد	• توسيع القطاعات المشمولة في نظام التقاعد. • تخفيض عدد الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض إلى النصف.	
إطار لتطوير شراكات أقوى مع القطاع الخاص	• تطبيق إطار لمسؤولية الشركات يتناسب مع البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويتضمن نظام متابعة ورصد.	توسيع قاعدة المشاركة من خلال بناء الشراكات الذكية التي تشمل القطاع الخاص لدعم الحماية الاجتماعية

توفير الحماية العامة لمجتمع ينعم بالاستقرار

إن قطاع الأمن والسلامة العامة في ركيزة التنمية الاجتماعية في استراتيجية التنمية الوطنية يؤدي دوراً رئيسياً في تحسين نوعية الحياة وتعزيز الرفاه لجميع المواطنين، لاسيما في ضمان الأمن والسلامة لأبناء الشعب في مجتمعاتهم المحلية. وتبتعد تلك الرؤية عن المفهوم التقليدي للأمن لتنتقل إلى مفهوم يضم أمن الإنسان، ويوسع نطاق الحماية ليشمل طائفة واسعة من المهددات، بما في ذلك تقليص مخاطر الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

تعكس نتائج الأمن والسلامة العامة مسائل ذات أولوية يكون من الضروري جدّاً اتخاذ إجراء بشأنها في الوقت المناسب، وتحقيق التكامل بين الأجهزة المتعددة ذات العلاقة. وتخدم هذه النتائج غرضاً مشتركاً يتمثل في تحسين رفاه جميع المواطنين، وسوف تساعد دولة قطر على بناء هيكل اجتماعي سليم تدعمه مؤسسات فعّالة تعمل في ظل العدالة والمساواة وسيادة القانون.

برنامج توفير الحماية العامة لمجتمع ينعم بالاستقرار، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
نظام فعال ومتكامل لإدارة المعلومات الجنائية	• وضع نظام شامل لإدارة المعلومات الجنائية يرتكز على المعايير الدولية.	تحسين نُظم التعامل مع الجريمة
وضع منهج لنظام آمن لسلامة المرور على الطرق	• تخفيض عدد الحوادث السنوية على الطرق من 300 حادث إلى 250 حادث لكل 100 000 نسمة وتخفيض معدل الوفيات من 14 وفاة لكل 100 000 نسمة إلى 10 وفيات.	تحسين سلامة المرور على الطرق
نظام وطني لإدارة الصحة والسلامة المهنية	• وضع مجموعة من التشريعات والمعايير حول الصحة والسلامة المهنية لجميع القطاعات.	تعزيز الصحة والسلامة المهنية
الاستراتيجية الوطنية لسلامة البناء	• اعتماد نهج شامل لسلامة البناء وتخفيض عدد الحرائق إلى النصف.	تحسين معايير سلامة البناء
سياسة منسقة لإدارة الكوارث	• وضع سياسة وطنية لإدارة الكوارث.	تنسيق الاستعداد الوطني لحالات الطوارئ

الرياضة كإلهام لمجتمع نشيط وصحي

إن للنشاط البدني دوراً محورياً في إثراء حياة الأفراد، إذ أن المشاركة في الألعاب الرياضية مصدر للصحة والمتعة لكل من يشاركون فيها من لاعبين ومتطوعين ومدربين ومراقبين ومسؤولين وإداريين. وغالبا ما يشكل النشاط الرياضي عنصر ربط أو لُحمة يقوي النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع، سواء على مستوى المجتمع المحلي أم على الساحة الدولية.

يمثل قطاع الرياضة أحد مكونات ركيزة التنمية الاجتماعية من استراتيجية التنمية الوطنية، ويؤدي دوراً رئيسياً في تحسين نوعية الحياة وتعزيزها ورفاه جميع المواطنين بتوفير الأساس اللازم لنمط الحياة النشطة وتنمية القدرات الرياضية.

برنامج الرياضة في استراتيجية التنمية الوطنية، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
المزيد من برامج الشباب لتشجيع المشاركة في الألعاب الرياضية	• إعداد مواد داعمة للمناهج بما في ذلك مبادئ توجيهية في التربية البدنية للطلاب الذين لديهم إعاقة. • ضمان تأهيل جميع معلمي التربية البدنية.	زيادة المشاركة المجتمعية في الرياضة والنشاط البدني
تدخلات من أجل تحقيق حياة صحية ونشطة	• الحصول على معلومات أساسية عن السلوك الرياضي في المجتمع القطري. • زيادة المشاركة في الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية للقطريين رجالاً ونساءً وأطفالاً.	
اعتماد خطة متماسكة لتطوير المرافق الرياضية	• إعداد خطة رئيسية وطنية للمرافق الرياضية والترفيهية، بما في ذلك قاعدة بيانات لجميع المرافق الرياضية والترفيهية في دولة قطر.	تحسين وتكامل تخطيط المرافق الرياضية العامة والخاصة
خطة شاملة لتنمية المهارات الرياضية	• وضع نماذج لتنمية القدرات الرياضية، بما في ذلك نماذج محددة للمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة. • وضع قاعدة بيانات وطنية للرياضيين.	الارتقاء بمستوى الرياضة في دولة قطر الى حد التميز
مشروع إدارة استراتيجي لتطوير المسارات الاحترافية للرياضيين	• وضع خطة استراتيجية للمدربين الرياضيين والمسؤولين الفنيين.	

النمو الثقافي لمجتمع إبداعي واستثنائي

لقد مر المجتمع القطري بتغير سريع في فترة قصيرة من الزمن نسبياً. فآثار التحول من إنتاج اللؤلؤ الطبيعي إلى صناعة الوقود الأحفوري العالمية بارزة في كل جوانب الحياة اليومية تقريباً، بدءاً من حياة الأسرة، وتركيبة قوة العمل الوطنية، إلى مركز قطر المتميز في المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من التغيرات الكثيرة، فقد حافظ المجتمع القطري على جوهر ثقافته، وعلى درجة كبيرة من امتداده التاريخي. وإن التحدي الأساسي المستمر إنما هو في المحافظة على هذا التوازن بين الحياة الحديثة وقيم البلد الثقافية والتقليدية. وتواجه دولة قطر هذا التحدي بطرق عديدة من خلال تبادل البرامج الثقافية، والمعارض الدولية للأفلام، والمباريات الرياضية، والمناهج الأكاديمية الثرية التي تستهدف التنمية الفنية.

إنّ تمسك دولة قطر بهويتها الثقافية، على الرغم من التنوع المستمر لسكانها المتزايد، سيمكنها من حماية طابعها الفريد، مع الاستمرار في توطيد أواصر مجتمع إبداعي واستثنائي. إن قطاع الثقافة في ركيزة التنمية الاجتماعية يؤدي دوراً رئيسياً في تحسين جودة الحياة والرفاه لجميع المواطنين وتعزيزها، لا سيما في تعزيز الإبداع ودعم الأنشطة الثقافية في مختلف أنحاء العالم.

برنامج الثقافة في استراتيجية التنمية الوطنية، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
برامج ثقافية ثرية لإشراك المجتمع	• إنشاء برنامج منح ثقافية يدعم 15 مبادرة على الأقل.	زيادة الطلب على الأنشطة الثقافية المتنوعة ودعمها
استخدام الإعلام كأداة للسياسات الثقافية	• تنفيذ خمسة مشاريع على الأقل متصلة بالثقافة مع وسائط الإعلام الشريكة.	
نظام إدارة للموارد التراثية	• مراجعة القوانين واللوائح ذات الصلة بحفظ الثقافة والتراث الأثري وتحديثها. • إنشاء موقع أثري واحد على الأقل.	تحسين إدارة الموارد التراثية، وتعزيز حوكمتها
برامج لتعزيز مشاركة الشباب في الثقافة	• وضع برامج تجريبية لفرض تعلم الثقافة في خمس مدارس على الأقل. • إنشاء مدرسة فنون بصرية وتصميم يلتحق بها 50 طالباً على الأقل.	دعم مشاركة الجيل الناشئ في الثقافة، وزيادة تقديرهم لها
إطار شامل لتطوير الفنانين	• تطوير فهم أفضل للمشهد المسرحي من خلال دراسة أساسية، وإنشاء برنامج تطوير قدرات للفنانين. • تنفيذ مبادرتين اثنتين على الأقل من المبادرات السريعة النتائج لتطوير الفنانين.	زيادة عدد المواهب العالية الجودة في قطاع الثقافة
تحسين المعلومات والاتصالات بشأن الثقافة	• تحسين إطار قياس مستوى النشاط الثقافي في دولة قطر، بما في ذلك نشرة تضم الإحصاءات والمؤشرات الثقافية الرئيسية. • تحسين الاتصالات المتعلقة بالأنشطة الثقافية من خلال تطوير مستوى موقع وزارة الثقافة والفنون والتراث على شبكة الإنترنت.	تحسين الدعم الإعلامي للثقافة
أنشطة التبادل الثقافي الإقليمية والدولية	• تحسين صورة دولة قطر الوطنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتعزيز موقع قطر كمركز ثقافي عالمي.	تعزيز الدبلوماسية الثقافية وزيادة التبادل الثقافي

الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال المقبلة

إنّ استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 تعمل لأول مرة وبوضوح على مواءمة نمو الازدهار الوطني مع واقع المحددات البيئية. وبوضعها برنامجا لتعزيز الإدارة البيئية عبر قطاعات الاقتصاد والموارد الطبيعية، فإنها تضع إطاراً لاستمرار النمو الاقتصادي مع تجنب الإضرار بحقوق الأجيال القادمة ومصالحها.

وبتطوير مشاريع أعمال محددة للمحافظة على المياه وتحسين نوعية الهواء، وإدارة النفايات وحماية التنوع البيولوجي، تتمسك الاستراتيجية بالمفهوم الأساسي للعدالة بين الأجيال.

إن التدخلات التي سيتم البدء فيها في الفترة ما بين عامي 2011 و 2016 ستضع دولة قطر على مسار التنمية المستدامة بيئيا. وتتطلب الكثير من التغييرات أنماطا جديدة من الاستهلاك والإنتاج، مقترنة بتحسينات دائمة في الإدارة والأداء البيئيين.

إن استراتيجية الإدارة البيئية لديها تصور بحدوث تحول واسع النطاق في القوانين والأنظمة، ونظم الإدارة والتقنيات والتوجهات.

برنامج الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال المقبلة، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
قانون المياه الوطني	• سن قانون مياه وطني شامل، لتأسيس نظام متكامل لمتطلبات الجودة وضوابط الصرف وحوافز المحافظة على المياه، ليحل محل نظام القوانين واللوائح الحالي المجزأ.	المياه النقية والاستخدام المستدام
خطة إدارة منسوب المياه الجوفية في المناطق الحضرية	• رصد واقع المياه الجوفية والحفاظ على طبقات المياه الجوفية العذبة حيثما أمكن وإزالة المياه الزائدة في منسوب المياه الجوفية في الدوحة.	
تحسين إدارة جودة الهواء	• القضاء على حالات زيادة مستويات الأوزون في دولة قطر من خلال تحسين إدارة جودة الهواء.	هواء نقي واستجابات فعالة لتغير المناخ
الحد من احتراق الغاز الطبيعي وانبعاثاته	• خفض نسبة احتراق الغاز إلى النصف لتبلغ 0.0115 مليار متر مكعب لكل مليون طن من الطاقة المنتجة مقارنة بنسبة عام 2008 البالغة 0.0230 مليار متر مكعب لكل مليون طن من الطاقة المنتجة.	
وضع خطة لإدارة المخلفات الصلبةتتضمن مساهمة وزارة البلدية والتخطيط العمراني	• وضع خطة لإدارة المخلفات الصلبة تؤكد بقوة على إعادة التدوير. • إعادة تدوير 38% من المخلفات الصلبة زيادة عن نسبة 8% الحالية. • تثبيت إنتاج المخلفات المنزلية عند 1,6 كيلوجرام للفرد في اليوم.	الحد من المخلفات وزيادة إعادة التدوير وكفاءة الاستخدام
إنشاء قاعدة بيانات وطنية للتنوع الأحيائي	• إنشاء قاعدة بيانات الكترونية شاملة عن التنوع الأحيائي. • التوسع في المناطق المحمية التي تتم إدارتها بصورة نشطة.	الحفاظ على الطبيعة والتراث الطبيعي وحمايتهما وإدارتهما بصورة مستدامة
زيادة المساحات الخضراء	• إنشاء ثلاثة ممرات لمساحات خضراء ظليلة في الدوحة ورصد أثرها على الصحة وجودة الهواء في المناطق الحضرية.	زيادة التوسع الحضري المستدام وخلق بيئة معيشة صحية
الوعي البيئي	• بناء مجتمع لديه وعي بيئي. • اختيار نصير قومي للبيئة يكون معروفا جيدا لرفع الوعي والالتزام من خلال المشروعات الإيضاحية والشراكات الحوارية.	زيادة الوعي البيئي للسكان
قاعدة بيانات المعلومات البيئية	• إنشاء قاعدة معلومات إلكترونيه توفر إمكانية البحث في وزارة البيئة.	تحسين الإدارة البيئية والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي
شراكات استراتيجية	• قيادة مشروع بيئي إقليمي واحد، وإطلاق مشروعين بيئيين بمشاركة القطاع الخاص.	

تحديث مؤسسات القطاع العام وتطويرها

تحتاج دولة قطر إلى مؤسسات حكومية حديثة ومتطورة لكي تتمكن من تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 في مجالات التقدم الاجتماعي، والتنمية البشرية، والاقتصاد المتنوع، والبيئة المستدامة.

وإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب بناء قدرات مؤسسية وتنظيمية، وتقديم خدمات عامة بصورة كفؤة وشفافة، وإقامة تعاون وشراكات مثمرة بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد بيئة مناسبة لممارسة الأعمال، وتعزيز دور أكبر للمجتمع المدني.

هناك ركيزتان مترابطتان ومعتمدتان في برنامج التحديث والتطوير المؤسسي. تتضمن الركيزة الأولى موجهات التحديث والتطوير، وهي العوامل التي توجه الأداء وتؤثر فيه، وتستخدم بمثابة مقاييس للنجاح المؤسسي، وتشتمل تلك الموجهات على: كفاءة القطاع العام، وفاعليته، وخلق القيمة، والشفافية، والمساءلة، والأهمية، ومشاركة المواطنين بشكل عام، والعملاء على وجه الخصوص.

وتتضمن الركيزة الثانية العوامل التمكينية، أي الأدوات التي يجب أن تستخدمها المؤسسات من أجل التحديث، وتشتمل على: التخطيط والسياسة العامة، والإدارة المالية والموازنة، وتنمية الموارد البشرية، والاتساق في الهياكل التنظيمية، وإدارة المشتريات، والعمليات المؤسسية، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الأداء.

انطلاقاً من هاتين الركيزتين، فقد تم تحديد 16 مشروعا صُممت لتكون مرنة، مع معدل مشاركة وملكية مرتفع من كل الجهات المعنية.

برنامج التحديث والتطوير المؤسسي، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
وضع برنامج للتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وتنفيذه على مستوى الحكومة ككل	• وضع وتنفيذ عملية لإعداد خطط تنفيذية سنوية واضحة تتسق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016، وإعداد تقارير عن تنفيذ هذه الخطط وتقديمها إلى إدارة التخطيط والسياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.	تحسين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي في الوزارات والأجهزة الحكومية
بناء قدرات التخطيط الاستراتيجي وتطويرها في الوزارات والأجهزة الحكومية، وربطها بإدارة التخطيط والسياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء	• وضع عملية تخطيط استراتيجي وتنفيذها في الوزارات والأجهزة الحكومية، التي يتوفر لديها الموظفون والخبرة اللازمة لوضع خطط استراتيجية.	
ربط إدارة النفقات العامة بالتخطيط الاستراتيجي، وزيادة الشفافية، وأتمتة عمليات إعداد الموازنة	• أتمتة عملية إعداد الموازنة في جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.	تحسين كفاءة وفاعلية الإدارة المالية وإدارة الموازنة
تعزيز دور الوظائف المركزية في إدارة أداء الحكومة	• إنشاء مركز تميز تديره الوظائف والأجهزة الحكومية المركزية لتقديم الدعم الفني في بناء القدرات البشرية.	تحسين التنسيق والاتساق التنظيمي
مراجعة الأدوار والهياكل التنظيمية لجميع الوزارات والأجهزة الحكومية لتنسيق الوظائف، وإزالة الفائض منها عن الحاجة	• تحقيق الوضوح في المسؤوليات والأدوار التشغيلية والتنظيمية لجميع الوزارات والأجهزة الحكومية. • توحيد مجموعات ومسميات الوظائف وتوصيفاتها لجميع الوزارات والأجهزة الحكومية، وفقاً للهياكل التنظيمية النهائية وهياكل الوظائف، والمعايير، والمبادئ التوجيهية.	
التحديد الأمثل لحصة النفقات الإدارية من التكاليف الإجمالية، ودعم وظائف الخدمات المشتركة	• وضع أهداف ومعايير لضبط النفقات الإدارية، والموارد البشرية في الأمدين المتوسط والطويل. • وضع نظام لضمان تخفيض حصة النفقات الإدارية من إجمالي نفقات الوزارات والأجهزة الحكومية.	

برنامج التحديث والتطوير المؤسسي، 2011-2016

البرامج / المشاريع	الأهداف المحددة	النتائج
معالجة معوقات استقطاب ذوي الخبرات والكفاءات	• تشخيص ومعالجة الفجوات القائمة بين العرض والطلب على ذوي الكفاءات، وتحديد القيمة المضافة من توظيفهم. • تحديد وتنفيذ معايير توظيف ذوي الكفاءات من القطريين بدلاً من الوافدين، ومراجعة هياكل وسياسات الأجور والرواتب والمزايا وتوجيهها نحو الأداء. • تنفيذ إجراءات واضحة في جميع الوزارات والأجهزة الحكومية لتنفيذ قانون إدارة الموارد البشرية الحكومية لعام 2009.	تحسين جودة الموارد البشرية وتعزيز إدارتها
وضع استراتيجية لتوظيف ذوي الكفاءات	• زيادة استقطاب وتوظيف ذوي الكفاءات لبناء إدارة عامة حديثة.	
تنفيذ استراتيجية وطنية للتدريب تستند إلى تقييم موضوعي للاحتياجات التدريبية الفعلية، وتكون مرتبطة بالتطوير الوظيفي	• توفير تدريب يتفق مع احتياجات دولة قطر، وأهداف التطوير الوظيفي لموظفي القطاع العام. • تحويل معهد التنمية الإدارية إلى مركز يقدم تدريباً عالي الجودة ووفقاً للاحتياجات الفعلية، وتعزيز خبرته في وضع استراتيجيات للتطوير الوظيفي الطويل الأمد على جميع مستويات الوظائف، وربط ذلك ببرامج التدريب.	
وضع إجراءات ومعايير للموارد البشرية بغية تطوير المهارات وتحسين بيئة العمل	• تحسين دافعية موظفي القطاع العام وتحفيزهم، وزيادة انضباطهم. • وضع معايير وإجراءات واضحة للموارد البشرية، بما في ذلك تخطيطها، وتوظيفها، وتطويرها، وتحسين أدائها.	
تقديم الخدمات للعملاء ذوي الطلبات المتعددة من خلال نافذة واحدة	• تمكين جميع المواطنين والعملاء من الوصول إلى جميع الخدمات العامة عن طريق الانترنت باستخدام تعريف واحد للمستخدم.	تحسين العمليات المؤسسية لتمكين الجهات الحكومية من تقديم الخدمات العامة بكفاءة
تقديم خدمات متكاملة لشركات الأعمال	• تسهيل وتحسين وصول شركات الأعمال إلى الخدمات العامة عبر الانترنت، ومن خلال نقطة اتصال واحدة.	
تحسين سياسات الشراء، ووضع معايير للمناقصات وإبرام العقود وإدارة أداء المورِّدين	• وضع نظام إلكتروني كفؤ وحديث للمشتريات.	رفع كفاءة إدارة المشتريات العامة
نظام حديث لإدارة البيانات والمعرفة	• وضع نظام إلكتروني حديث لإدارة البيانات وإدارة المعرفة.	تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات وزيادتها في تقديم الخدمات العامة
تحقيق تكامل الخدمات عبر الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى	• وضع خطة للخدمات الإلكترونية المتكاملة وتنفيذها.	
وضع إطار لإدارة أداء القطاع العام مرتبط برؤية قطر الوطنية 2030 وبأهداف استراتيجية التنمية الوطنية، مع تدخلات لمعالجة فجوات الأداء	• وضع نظام لرصد الأداء الحكومي ككل وتقييمه، وأداء الجهات الحكومية. ربط أداء الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى بالخطط الاستراتيجية والموازنات.	تحسين كفاءة الأداء الحكومي وفاعليته

الانتقال من الاستراتيجية إلى التنفيذ

سيتعين على الوزارات والأجهزة الحكومية أن تشعر بملكية استراتيجية التنمية الوطنية وفقاً لاختصاصاتها، وأن تطور خططها التنفيذية، وتتقبل المساءلة عن الإنجاز. وينبغي أن تؤثر الاستراتيجية في العمليات التي تدعم اتخاذ القرارات بشأن كيفية استخدام الموارد، وتوفير أدوات التشغيل لتقييم كل مشروع من المشاريع، وتقديم المقترحات المتعلقة بالسياسات بطريقة متكاملة.

وستقود القيادة العليا في دولة قطر التغيرات المتوخاة في الاستراتيجية وتدفعها قُدُماً. وسيتم تزويد القيادة بمعلومات عن التقدم المحرز. وستكون الوزارات والأجهزة الحكومية مسؤولة عن تنفيذ عناصر الاستراتيجية التي تدخل ضمن نطاق عملها. وسيتعين أن تكون هذه المساءلة عبر الأجهزة الحكومية، وداخل كل جهاز بعينه، وبشكل يتسق مع الصلاحية المفوضة لكل جهة حكومية والتمكين المطلوب.

وسيكون على الأجهزة الحكومية المنفذة أن تنظر إلى أنشطتها على نحو متزايد نظرة شاملة للقطاع بأسره وأن تتولى تنسيقها مع الأطراف الفاعلة في هذا القطاع بشأن الاستراتيجية والتخطيط والموازنة والعمليات. وستدعم هذا التوجه الجديد آليات التنسيق على المستوى المركزي للحكومة، بما في ذلك عمليات الموازنة الجديدة.

وسيتم تحويل المفاهيم والأهداف المحددة، المبينة في استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 وفي التقارير القطاعية إلى خطط مشاريع مفصلة تركز على النتائج التي يمكن تحقيقها، وتعكس التوجهات الاستراتيجية. وينبغي، بقدر الإمكان، أن يكون هناك تركيز على "المكاسب السريعة"، وهي المشاريع التي تعد بتحقيق آثار هامة دون وجود تحديات تنفيذ معقدة.

ولتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية بكفاءة ستحتاج الوزارات والأجهزة الحكومية إلى وحدات كفوءة لإدارة المشاريع. وحيثما لا تتوافر هذه الوحدات فمن الواجب إعطاء أولوية لإنشائها، وحيثما وجدت فإنها تحتاج إلى تعزيز. وفي الوقت الذي ستسهم فيه إعادة توزيع الوظائف في مواجهة بعض الفجوات، فإن أداء مهام إدارة المشاريع بفعالية يتطلب أشخاصاً مؤهلين وذوي خبرة عالية.

سيتطلب التنفيذ الناجح سد الفجوات في مجال المعلومات، حيث تعاني جميع القطاعات تقريباً من فجوات في المعلومات. ويلزم وضع مؤشرات لقياس التقدم الذي تحرزه دولة قطر في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الوطنية.

وسيتطلب دعم بعض عناصر الاستراتيجية حملات مناصرة تُنفَّذُ باتساق، ويجري التعريف بها بوضوح، ويَضطلع بها أشخاصٌ ذوو معارف متخصصة في الاتصالات الهادفة لتغيير السلوك، والتسويق الاجتماعي، ووسائل استطلاع الرأي.

ويمكن للتتبع المستمر لنقاط استدلال المشروع من قبل الجهة المعنية، باستخدام نظم لرصد العمليات والمخرجات، أن يقوي المساءلة عن مدى تحقيق النتائج المتفق عليها. ويمكن لهذا التتبع المستمر أن يوفر معلومات مهمة وحاسمة عن الأداء.

ستقيَّم جميع المشاريع المضطلع بها في إطار استراتيجية التنمية الوطنية عند استكمالها لتعزيز ثقافة المساءلة عن تحقيق النتائج.

إن تقييم استراتيجية التنمية الوطنية في منتصف عام 2013 يمكن أن يسترشد به لتوجيه أفضل للاستراتيجية في الفترة المتبقية.